جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الرقابة على دستورية القوانين
في
دولة الإمارات العربية المتحدة
دراسة مقارنة

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الطالب

ماجد سلطان محمد بن سليمان

إشراف

الأستاذ الدكتور أنور أحمد رسلان

أستاذ القانون العام

والعميد السابق لكلية الحقوق جامعة القاهرة

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور أنور أحمد رسلان مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام، عميد كلية حقوق القاهرة السابق

الأستاذ الدكتور جابر جاد نصار عضواً

أستاذ القانون العام ، بكلية حقوق القاهرة

الأستاذ الدكتور طارق خضر عضواً

أستاذ القانون العام المساعد بأكاديمية الشرطة

٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

" لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا "

صدق الله العظيم

سورة المائدة آية ٤٨

مقدمة

أهمية الرقابة على دستورية القوانين

الإنسان بطبيعته محل رقابةٍ منذ القدم، ويحتاج دائماً إلى رقابة فعالة ومؤثرة على تصرفاته، سواءً كانت في مجال القانون العام أو الخاص، ويجب أن تزداد هذه الرقابة عندما يكون الإنسان جزءاً من السلطة، وذلك لما لهذه السلطة من تأثير كبير على نفس الإنسان وإمكانية إلانحراف بها عن الطريق الصحيح نحو الاستبداد والحكم المطلق، وتتعدد صور الرقابة في الوقت الحاضر من رقابةٍ على دستورية القوانين، إلى رقابةٍ على دستورية اللوائح ومشروعيتها، إلى رقابةٍ إداريةٍ في نطاق عمل السلطة التنفيذية، إلى رقابةٍ سياسيةٍ يباشرها البرلمان على أعمال الحكومة، إلى رقابةٍ للرأي العام على جميع سلطات الدولة.

إلا أنه من المسَلم به أنّ قواعد القانون الدستوري تحتلّ المرتبة العليا من حيث القوة ، بالنسبة لما يمكن أن يصدر من جميع سلطات الدولة، سواءً من السلطة التشريعية في صورة قوانين، أو قرارات إدارية خصها بها الدستور، أو ما يصدر عن السلطة التنفيذية في صورة قرارات إدارية فردية أو تنظيمية أو مراسيم تشريعية، ولذلك ينبغي على جميع هذه السلطات الالتزام بأحكام وروح الدستور وعدم مخالفتها، وإلا كانت أعمالها مشوبةً بالبطلان لمخالفتها أحكام الدستور نصاً أو روحاً، ولذلك قيل بأن الدستور هو القانون الأسمى في الدولة.

والرقابة على دستورية القوانين هي دائماً أبرز الحلول الجدية لضمان سيادة الدستور خاصة في البلاد التي يثور فيها البحث عن الوسائل القانونية الكفيلة لضمان خضوع سلطات الدولة المختلفة – ومن بينها السلطة التشريعية – لقواعد الدستور وحدوده.

الفهرس

مقدمـــة

- أهمية الرقابة على دستورية القوانين ٢
- أهمية البحث ٤
- نطاق البحث ومنهجه ٤
- خطة البحث ٥

فصل تمهيدي

- مفهوم الرقابة على الدستورية في القانون المقارن ٧

المبحث الأول

- الرقابة السياسية على دستورية القوانين ١٢

المطلب الأول

- مفهوم الرقابة السياسية ١٥

المطلب الثاني

٢٢

- تقدير الرقابة السياسية .....

المبحث الثاني

- الرقابة القضائية على دستورية القوانين ٢٦

المطلب الأول

- مفهوم الرقابة القضائية ٢٨

المطلب الثاني

- تقدير الرقابة القضائية ٣٦

الفصل الأول

- تشكيل المحكمة الاتحادية العليا واختصاصاتها ٤٢

المبحث الأول

- تشكيل المحكمة الاتحادية العليا وضمانات استقلالها ٤٤

المبحث الثاني

- اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين ٥٨

- اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٩

- اختصاصات المحكمة الدستورية العليا في جمهورية مصر العربية ٦٢

- اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة ٦٤

الفصل الثاني

- أصحاب الحق في الطعن بعدم الدستورية ٧٠

المبحث الأول

- حق السلطات الاتحادية والإمارات الأعضاء في الاتحاد في الطعن بعدم الدستورية ٨٥

المبحث الثاني

- حق الأفراد في الطعن بعدم الدستورية ٩٣

الفصل الثالث

- طرق الطعن بعدم الدستورية ٩٩

المبحث الأول

- الطعن عن طريق الدعوى الأصلية ١٠٦

المبحث الثاني

- الطعن عن طريق الدفع الفرعي ١١٥

الفصل الرابع

- أثر الحكم بعدم الدستورية ١٣٠

المبحث الأول

- الحجية المطلقة للحكم بعدم الدستورية ١٣٢

المبحث الثاني

- الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية ١٤٠

- الخاتمة ١٥٠

- المراجع ١٥٤